

دياب يتوسط بين الحريري وعون بايعاز من الثنائي الشيعي

بري يلتقي مع الحريري في رفض شروط باسيل

ويشير المراقبون إلى أن الحريري أظهر على خلاف المرات السابقة صموداً في مواجهة ضغوط الفريق المقابل، وهذا أمر من الواضح أن يبقى استحساناً لدى قاعدته الشعبية في الداخل وحلفائه الإقليميين، وبالتالي فإنه من غير السوارد أن يتراجع عن مطالبته بحكومة اختصاصيين، يكون هو مهندسها.

ونقلت وكالة "أخبار اليوم" اللبنانية عن مصدر في تيار المستقبل قوله إن الحريري ما يزال متمسكاً بشروطه، لافتاً إلى أن الحكومة من الممكن أن تبصر النور في أي لحظة حين يقترب عون من طرح الحريري، وعندما يتخلّى عن الثلث "المعطل" أو "الضامن" وعن السيطرة على الوزارات الأمنية، وإن ذلك ينطلق مسار التشكيل نحو حسم ما تبقى من نقاط عائق.

ونشر المصدر إلى أن بعداً ما زالت حتى اللحظة مرتبكة من نتائج الفيديو المسرب، متسائلاً بعد سلسلة من المبادرات، هل رئيس الجمهورية وفريقه يريدان تأليف الحكومة؛ وقال "الطريقة الوحيدة لتأليف الحكومة أو كسر القطيعة، هو أن يأخذ عون هاتفه ويتصل بالحريري".

وشدد على أن كل الطروحات تنطلق من هذا الأمر، بشكل يحافظ على مقام رئاسة الجمهورية، بمعنى أن رئيس الجمهورية لا يمكن أن يعتز علناً، لذا لا بد من مخرج ما.

وعما إذا تقدم عون خطوة إلى الأمام، هل يمكن للحريري أن يخضو خطوة مماثلة؛ أجاب المصدر "بالتأكيد، حيث أي أن طرح يبقى قابلاً للنقاش"، مكرراً شرطي الحريري "لا للثلاث المعطل، لا للسيطرة على الوزارات الأمنية".

ولفت المصدر إلى أن الحريري ليس لوحده في هذا الموقف، بل أيضاً بري الذي لا يوافق إطلاقاً على إعطاء الثلث المعطل لعون، مضيفاً "ومعلوم أنه في مثل هذه الملفات دائماً هناك تفاهم مع حزب الله".

ويرى المراقبون أن الكرة في ملعب عون، فإما التراجع عن مطالبته أو لا حكومة جديدة في الأفق، وهذا بالتأكيد ستكون له تبعات، لإسيما في ظل التحديات الاقتصادية والاجتماعية والصحية التي يواجهها لبنان.

وتواصل الوضع مع الحريري الذي أخذ على عاتقه غمار تشكيل حكومة في أكتوبر الماضي، وبدا واضحاً منذ البداية أنه سيواجه مطالبات أعلى من تلك التي واجهت أديب، خصوصاً وأن العديد من القوى لم تكن متحمسة لتوليه المهمة وفي مقدمتهم الفريق السياسي للرئيس ميشال عون التيار الوطني الحر.

ووضع التيار ورئيسه جبران باسيل الذي كان تحفظ على التصويت للحريري في مجلس النواب، جملة من المطالب التي بدت وفق الكثيرين تعجيزية أهمها الحصول على الثلث المعطل، وأيضاً على نصب من الوزارات الأمنية.

وفي خطوة لوقف حالة العبث ووضع رئيس الجمهورية أمام مسؤولياته، تقدم الحريري في بداية ديسمبر الماضي بتشكيلة حكومية من اختصاصيين إلى عون تضم 18 وزيراً، لكن الأخير رفض المصادقة عليها واعتبر أن رئيس الحكومة المكلف تجاوزه في ملف التشكيل ولم يأخذ مقترحاته بعين الاعتبار، ليبقى الوضع مجمداً منذ ذلك الحين.

ويرى مراقبون أن تحركات دياب الأخيرة لا يمكن أن تكون من بنات أفكاره والأكيد أن الرجل تحرك بعد ضوء أخضر من حزب الله وحركة أمل، مستبعدين فرص نجاحه، ما لم ينزل التيار الوطني الحر والرئيس عون من الشجرة التي صعداها.

بيروت - سجلت تحركات حثيثة لرئيس حكومة تصريف الأعمال اللبنانية حسان دياب الثلاثاء، كانت محطتها الأولى بيت الوسط حيث التقى رئيس الوزراء المكلف سعد الحريري، تلتها زيارة إلى عين التينة حيث اجتمع برئيس مجلس النواب نبيه بري، قبل أن يحط الرحال في مقر رئاسة الجمهورية في بعداً.

وقالت أوساط سياسية إن تحركات دياب تهدف على ما يبدو إلى التوسط لحل الأزمة بين الحريري وعون، تمهيداً لتشكيل حكومة، وسط عدم استبعاد أن يكون بري وحليفه حزب الله من أوزر لرئيس حكومة تصريف الأعمال التحرك في هذا المضمار.

وتتشهد العلاقة بين الحريري وعون توتراً، لإسيما بعد الفيديو المسرب لمحادثة جرت بين رئيس الجمهورية ورئيس حكومة تصريف الأعمال مؤخراً هاجم فيها عون رئيس الوزراء المكلف، متهماً إياه بـ"الكذب" حيال رغبته في تشكيل حكومة، منتقداً زيارته إلى تركيا.

وقال دياب عقب لقائه الحريري "لبنان تجاوز موضوع الفيديو المسرب والأولوية لتشكيل حكومة"، وأوضح أن اللقاء تناول العديد من المواضيع، وأن هناك توافقاً مع الحريري على أن الأولوية هي لتشكيل الحكومة بأسرع وقت ممكن لمعالجة تبعات وأثار الأزمات المتتالية التي أثرت على لبنان سلباً.

وأضاف رئيس حكومة تصريف الأعمال "البلد باسئ الحاجة إلى اتفاق سياسي بين الجهات المعنية، والحريري أبدى انفتاحاً للتشاور مع مختلف الجهات وأحاول القيام بدور إيجابي لإعادة إطلاق عجلة التشكيل".

وقال الحريري في تصريح مقتضب "أبدت الإنفتاح لتشكيل حكومة، والرئيس دياب مشكور على ما يحاول القيام به".

وتقود لبنان حكومة تصريف أعمال منذ أغسطس الماضي، بعد اعتذار مصطفى أديب عن التكليف بسبب العرائل التي وضعت في طريقه، ومحاولة الطبقة السياسية المهيمية فرض أجندتها عليه.

بداية ساخنة للبرلمان المصري تحتفظ له بمسافة مع الحكومة

توجه رسمي لفتح «منضبط» للفضاء العام



الحكومة تحت المجهر

وربط متابعون بين الحراك التدريجي في المشهد السياسي المصري ووصول الرئيس الأميركي جو بايدن إلى السلطة، والمعروف أنه يولي ملف الحريات وحقوق الإنسان في مصر وغيرها اهتماماً كبيراً، ولذلك أرادت القاهرة قطع الطريق على أي ضغوط محتلمة في هذا المجال، والذي من المرجح أن يشهد المزيد من الانفتاح في الفترة المقبلة.

وأكد الخبير بمركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية عمرو هاشم ربيع، أن ثمة تغيرات تحدث في المشهد العام يمكن من خلالها التنبؤ بوجود نية لتصحيح أوضاع مختلفة، فهناك طلبات إحاطة واستجوابات حول قضايا جماهيرية بعيدة عن كونها دعاوية لنواب بعينهم، لكن لا يمكن فصل ذلك عن وجود تدمير شعبي.

وقال لـ"العرب"، إن "وجود مناكفة برلمانية للحكومة من شأنه أن يعيد تقييم الحريات والشفافية والمحاسبة، بحيث يشعر كل مسؤول أن هناك جهة لديها كامل الصلاحيات يمكن أن تحاسبه، بعكس الماضي، حيث كان أي وزير يتعامل مع غضب الشارع بنوع من الاستخفاف لغياب دور البرلمان الحيوي في عملية المحاسبة، وهو الدور الذي تعلمته دوائر صناعة القرار وترفض تكراره".

ويعكس الحراك البرلماني بشكل إيجابي على أداء الحكومة الجديدة من حيث الخطى والأهداف والأسماء، بحيث تكون هناك شخصيات في الحقائق الوزارية تحظى بقبول نسبي لدى مجلس النواب والشارع على حد سواء، على الأقل تستطيع أن تتألم مع المستجدات والمتغيرات الحاصلة في المشهد السياسي بوجود جهة رقابية موكل لها مهمة المساءلة والمحاسبة.

ويقترح أن تتم إعادة تشكيل الحكومة خلال الأيام المقبلة، لأن وجود مجلس نواب جديد يستلزم أن تقدم الحكومة باستقالته لرئيس الجمهورية ويعد تكليفها مرة أخرى بعد موافقة البرلمان، أو إجراء تعديلات عليها، وتصب أغلب المؤشرات في اتجاه رحيل جميع الوزراء الذين أخفقوا في بعض الملفات، وتثار حول أدائهم علامات استفهام كبيرة.

وأشار عمرو هاشم لـ"العرب"، إلى أن "أغلب الناس في الشارع حملوا على مضمّن تعامل البرلمان السابق مع الحكومة سياسة «الطبليبة»، لكنهم لن يسمحو بتكرار السيناريو مع المجلس الجديد".

وأصبحت دوائر سياسية عديدة على قناعة بأن وجود معارضة برلمانية مسألة ضرورية لعدم تقويض جهود الإصلاح والحد من الضغوط الخارجية على مستوى المنظمات والحكومات، طالما أن مناكفة الوزراء لن تتسبب في أزمات عميقة، ويكفي أن ذلك يمتص غضب الشارع ويظهر أن الحكومة منفتحة وتقبل الانتقادات.

يسجل تغير في تعاطي مجلس النواب المصري مع الحكومة تُرجم في تقدم نواب باستجوابات للوزراء ودعوة كل وزير لعرض برنامج وزارته على المجلس، وهو أمر غير مهود يعيده مراقبون إلى وجود قناعة بضرورة تخفيف ارتهاق السلطة التشريعية للتنفيذية، وفسح المجال لبروز معارضة برلمانية تكون صدى لصوت الشارع.

أحمد حافظ

القاهرة - قررت اللجنة العامة لمجلس النواب المصري مؤخرًا، استدعاء رئيس الحكومة والوزراء لعرض موقف كل وزارة من تنفيذ برنامجها عملاً بالمادة 136 من الدستور، والمادتين 26 و27 من اللائحة الداخلية، على أن يتم ذلك في جلسات عامة متتالية على النحو الذي سوف يحدده مكتب المجلس، وهو اتجاه لم يكن مفعلاً في البرلمان السابق ويشي بحراك غير مهود.

وأوحى البداية الساخنة لمجلس النواب المصري في دورته الجديدة، بتقديم أكثر من عشر طلبات إحاطة واستجواب لوزراء في الحكومة، بأن هناك نية لتغيير الصورة الذهنية السلبية التي طبعت عمل البرلمان، وأنه لن يكون مجرد "ديكور سياسي" مهمته مباركة خطوات الحكومة والرئيس.

ولم يكن مالوفاً أن يتقدم نواب تابعون لحزب "مستقبل وطن"، المعروف بعلاقته القوية بالحكومة والظهير السياسي لها، بطلبات إحاطة عاجلة لمسؤولين عن حقائق خدمية، وضعت بعض الأسماء المعروف أنها قريبة من السلطة على نفس النهج، كان هناك إدراك بأن صيغة التأييد المطلقة لم تعد مقبولة، وحين وقت تغييرها.

ويصعب فصل البداية الساخنة للبرلمان الجديد تجاه الحكومة، التي لم تتلق استجواباً واحداً على مدار خمس سنوات، عن غضب الشارع الذي بات أكثر امتعاضاً من سياساتها، فأغلب طلبات الإحاطة والاستجوابات ترتبط بملفات مثارة بين الناس على نطاق واسع على غرار أزمة نقص الأسججين في المستشفيات والتي أشار البعض إلى أنها مفتعلة.

وأحدث قرار بيع شركة الحديد والصلب، إحدى القلاع التاريخية للصناعة الوطنية التي أسسها الرئيس الراحل جمال عبدالناصر، ضجة سياسية وشعبية، وتقدم البرلمان مصطفى بكرى القريب من الحكومة، وضياء داوود المحسوب على المعارضة، باستجوابين للحكومة التي أخفقت في إقناع الشارع بمبررات البيع بسبب تراكم الديون.

واعتادت الحكومة التعويل على التفاعل كثيراً مع قراراتها، أو بمعنى أدق الاستسلام لما تقرره دون إبداء اعتراض قد ترتب عليه ملاحظات أحياناً، أو الاضطرار إلى الصمت التزمًا بدعم الدولة في معركتها ضد الإرهاب ومواجهة التحديات الإقليمية على أمل الوصول إلى مرحلة الاستقرار.

ويعتقد مراقبون أن ما فعله البرلمان في الأسبوع الأول من بدء دورته يمثل



عمرو هاشم ربيع
الشارع تحفل على مضمّن سياسة «الطبليبة» على الحكومة

مخيمات النازحين المكتظة في إدلب تغرق في الوحول

الجوية قد "يزيد الأوضاع سوءاً مع تساقط الثلوج وانخفاض الحرارة إلى ما دون ثلاث درجات مئوية في الأيام المقبلة".

وعدت مديرية الاستجابة الخاصة بسوريا في منظمة سايف ذي تشيلدرن سوريا خوس إلى "الإسراع بتوسيع جهود الإغاثة للأطفال والأسر في المناطق المتضررة"، مشددة على وجوب "تسهيل وصول المساعدات الإنسانية عبر الحدود بشكل عاجل".

وتؤوي مناطق سيطرة الفصائل القتالية وعلى رأسها هيئة تحرير الشام في إدلب ومحيطها نحو ثلاثة ملايين شخص، نصفهم من النازحين الموزعين على أكثر من ألف مخيم على طول الحدود بين إدلب وتركيا. وفن هؤلاء من منازلهم على وقع هجمات للقوات الحكومية.



طفولة مهددة

الليلة الماضية في ظل درجات حرارة أقل من الصفر.

وعمل نازحون على انتشال مقتنياتهم المبللة من سجاد وأغطية وأوان منزلية، بينما انهمكت نسوة في إخراج المياه من الخيم بوسائل تقليدية. وفي الخارج، رفعت جرافة تابعة لفرق الدفاع المدني، الناشطة في مناطق سيطرة الفصائل القتالية، كميات كبيرة من الوحول التي خلفتها الفيضانات.

وخرم نازحون من النوم للبال عدّة بسبب تضرر خيمهم. وقال أبو قاسم، وهو أب لثمانية أطفال، "دخلت المياه الخيم والناس على أقدامهم منذ ثلاثة أيام".

وحذر نائب منسق الأمم المتحدة الإقليمي للشؤون الإنسانية في سوريا مارك كتنس الثلاثاء، من أن تدهور الأحوال

دمشق - أغرقت السيول الناجمة عن الأمطار الغزيرة في الأيام الثلاثة الأخيرة مخيمات النازحين المكتظة في شمال غرب سوريا، متسببة في مصرع طفل على الأقل وتضرير عشرات الآلاف من خيمهم.

وحذرت الأمم المتحدة الثلاثاء من "ظروف مأساوية" في المخيمات التي "أغرقها الفيضان" في إدلب ومحيطها.

وفي مخيم الحاسوب في بلدة معرة مصرين، قال النازح محمود العليوي (24 عاماً)، الذي يعيش مع عائلته المؤلفة من عشرة أشخاص "لا كلمات تعبر عن خمسة في المئة من المعاناة التي نعيشها. نحن منذ ثلاثة أيام غارقون في المياه".

وأضاف بحرقة "لم نترك جهة إنسانية أو منظمة أو جمعية إلا ناشدناها، وحدها فرق الدفاع المدني لبّت النداء وأخرجت الأطفال من المخيم، بعدما باتت عبارة عن بحيرة كبيرة حوصرت فيها الخيم وسكانها".

وفي بيان الثلاثاء، عن مصرع طفل في السادسة من عمره ونزوح أكثر من عشرين ألف طفل جراء الفيضانات، وقالت إن أكثر من 41 ألف شخص تأثروا بالعاصفة التي ألحقت أضراراً أو دماراً بـ62 مخيماً و2500 خيمة على الأقل، وتحديداً في شمال إدلب وغرب حلب.

وشردت العاصفة المستمرة عشرات الآلاف من الأشخاص الذين نزحوا إلى المدارس والمساجد، وفق المنظمة فيما أجبر آخرون على النوم في الهواء الطلق